

انسحاب القوات السورية !!!

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

إن مسرحية انسحاب الجيش السوري التي أعلن عنها قبل أيام من انعقاد مؤتمر القمة العربي الشهر الماضي، طبقاً لبنود اتفاق الطائف كما قيل، ومرحبا اتفاق !!! لم تؤخذ على محمل الجد من أي لبناني حر، وقد كذبها الواقع على الأرض قبل أن يسخر من مصداقيتها سكان المناطق التي قال الإعلام المسير أنها أخلت. السؤال هو: لماذا تقوم القيامة كلما أثير موضوع انسحاب القوات السورية، وتتهم الجهة التي تثيره بالخيانة أو بالإساءة إلى الوحدة الوطنية، والعيش المشترك، وتهديد السلم الأهلي، حتى بات من يطالب بالسيادة الوطنية كأنه غير وطني، ومن لا يطالب بها هو الوطني؟! ولماذا تزوير التاريخ والقول زوراً أن الجبهة اللبنانية هي التي طالبت بهذا الدخول؟ ولماذا صار كلما طالب مسؤول أو غير مسؤول ليس بانسحاب هذه القوات، بل فقط ببرمجته ووضع جدول زمني لذلك يدفع الثمن، ولا يعود يرى له مكانا لا في السلطة التنفيذية ولا في السلطة التشريعية. ونفس المنطق الأعوج هذا يطبق على الدول الصديقة فهي كلما طالبت بذلك اتهمت بأنها تتدخل في شؤون لبنان الداخلية.

إن دخول القوات السورية إلى لبنان لم يكن بطلب من سلطاته ولا من قبل الجبهة اللبنانية. الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد وضع بنفسه هذا الأمر بخطاب له من على مدارج جامعة دمشق سنة ١٩٧٦، وكذلك فعل نائبه عبد الحليم خدام بقوله: "أن هذه القوات دخلت لبنان دون استئذان، وتخرج منه دون استئذان". الواقع أن دخول الجيش السوري إلى لبنان جاء بموافقة إسرائيلية ومباركة أميركية ضمن شروط وخطوط حمراء ما زالت قائمة حتى يومنا هذا. وبالتالي سوريا لن تسحب جيشها من لبنان طواعية والذي رتب بالدخول هو من سيخرجها. من هنا نرى وجود مؤشرات إيجابية في مشروع القانون الذي قدمه نواب أميركيون إلى الكونغرس مؤخراً لأنه لا يشكل فقط مؤشراً إلى التغيير في السياسة الأميركية تجاه لبنان، بل هو خطوة أولى في سياق التغيير الذي استجد بعد أحداث ١١ أيلول. وأهمية هذا القانون انه يتحدث عن انسحاب جيش الاحتلال السوري من لبنان وفق القرار ٥٢٠ وليس تنفيذاً لاتفاق الطائف، وقد تكرر ذكر القرار مرات عدة فيه. لمن يهمه معرفة الحقائق بما يخص دخول الجيش السوري إلى لبنان ورفض دمشق كل طلبات إنهاء دورها العسكري، نورد ما يلي:

في مؤتمر قمة فاس عام ١٩٨٢ طلب الرئيس سركييس رسمياً من أعضاء المؤتمر انسحاب القوات السورية أسوة بالجيش المشاركة في "قوات الردع العربية" وقدم إلى المؤتمر مذكرة رسمية بذلك لتحقيق

انسحاب كل القوات المسلحة غير اللبنانية من الأراضي اللبنانية ومساعدة لبنان على استعادة سيادته كاملة على أرضه بواسطة قواته الوطنية. وأخذت قمة فاس علماً بطلب الرئيس سركييس، وأوصت حكومتي سوريا ولبنان بالاجتماع في أسرع وقت لدراسة الإجراءات العملية للانسحاب السوري في ضوء الانسحاب الإسرائيلي. سوريا رفضت وعادت سركييس. وفي أيلول ١٩٨٣ وجه الرئيس الجميل رسالة إلى الرئيس حافظ الأسد ابلاغه فيها انه وجه إلى الأمين العام للجامعة العربية كتاباً أكد فيه طلب جلاء الجيش الإسرائيلي عن الأراضي اللبنانية وانسحاب كل القوات غير اللبنانية من لبنان، وأمل منه، إصدار أوامره اللازمة لتأمين انسحاب قواته من لبنان. وعندما لم تتلق الحكومة اللبنانية رداً سورياً اتخذ الجميل قراراً بإنهاء خدمات قيادة قوات الردع العربية، وابلغته إلى جامعة الدول العربية والى هيئة الأمم المتحدة. لكن الجيش السوري بقي متمركزاً في مواقعه فيما راحت دمشق تنظم المعارضة ضد اتفاق ١٧ أيار وضد الحكومة اللبنانية معاً، واتخذت المعارضة شكلاً مسلحاً، وتولى بعض حلفاء سوريا في لبنان دور رأس الحربة فيه، واشتعلت كل الجهات في وقت واحد، سقط في أثنائها ضحية العنف الأعمى مئات الأبرياء ودمرت بيوت وقرى وانتشر الذعر وتوالت موجات التهجير الكثيفة.

~~وكرر نولته الرئيس العماد ميشال عون خلال حكمه المطالبة بانسحاب القوات السورية وتحولت هذه~~
المطالبة حرباً سورية على الحكم اللبناني دفع لبنان ثمنها غالياً. وعندما شكلت القمة التي انعقدت في الدار البيضاء عام ١٩٨٩ لجنة ثلاثية عربية علياً من ملك المغرب الحسن الثاني وملك السعودية فهد بن عبد العزيز والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، مهمتها وضع تقرير عن الأزمة اللبنانية، وقع خلاف في التصور بين اللجنة وسوريا على ما جاء في تقريرها بالنسبة إلى بسط السيادة اللبنانية على كل أراضي لبنان. فتقرير اللجنة دعا إلى انسحاب القوات السورية من لبنان في غضون ستة أشهر، وقد اعترضت سوريا على ذلك. حدد اتفاق الطائف الذي فرضته سوريا على لبنان المهلة الزمنية التي تتجمع فيها القوات السورية وتتمركز في منطقة البقاع بسنتين، ومع ذلك فإن هذه المهلة الزمنية لم تُحترم، ولم يتم تنفيذ ما نص عليه الاتفاق بعد مرور ١٢ سنة على فرضه. سوريا تتحجج تارة بالقول إن إلغاء الطائفية السياسية يدخل ضمن الإصلاحات السياسية التي يسبق إقرارها إعادة التمرکز، وطوراً بالقول إن الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب لم يكن كاملاً ولهذا السبب خلقت مشكلة مزارع شبعا، وطوراً آخر أن السلطات اللبنانية عندما تطلب من السلطات السورية سحب قواتها من لبنان فإنها مستعدة للاستجابة إلى الطلب. يبقى أن سوريا لن تسحب جيشها من لبنان طواعية، كما أن الحكم اللبناني المعين من قبلها لن يطالب بذلك. التغيير في القرار الأميركي هو وحده القادر على إخراج الجيش السوري من لبنان إذا كان هنالك من تغيير آتٍ لمصلحة عودة لبنان دولة مستقلة ذات سيادة.